تاريخ الإرسال: 2018/02/20 تاريخ القبول:2018/03/09

أثر معوقات تطبيق الاصلاح الاداري في القضاء على الفساد

"دراسة حالة عينة من المؤسسات العمومية بولاية أدرار"

The impact of the obstacles to the implementation of administrative reform in the elimination of corruption

د. يامة إبراهيم أ.عوماري عائشة
brahimyama@yahoo.fr omarich@hotmail.fr
جامعة أحمد دراية –أدرار–

الملخص:

يعتبر الإصلاح الإداري عنصر مهم داخل المنظومة المؤسساتية، نظرا للدور الذي يلعبه داخل المؤسسات في القطاع العام أو الخاص، وتهدف هذه الدراسة للتعرف إلى استطلاع آراء موظفي بعض المؤسسات العمومية داخل ولاية أدرار حول أثر معوقات تطبيق الإصلاح الإداري في القضاء على الفساد، ووصلت الدراسة إلى هناك عدة معوقات: بشرية، إدارية، مالية، وتقنية تقف أمام الإصلاح الإداري في القضاء على الفساد داخل المؤسسات العمومية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الإداري؛ الفساد؛ المعوقات؛ المؤسسات العمومية.

Abstract:

The administrative reform is considered as a vital element in the institutional system because of the role which plays inside companies whether private or public sectors This paper is a questionnaire which aims to find out the public companies employees' point of views in Adrar about the impacts of the institutional reform obstacles in eradicating corruption This research paper identifies different types of obstacles; human, institutional, financial and technical.

Key words: institutional system, corruption, obstacles, Public institutions.

مقدمـــة:

تعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة موجودة منذ القدم، إلا أنها تفاقمت في الوقت الحاضر نظرا للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية وانتشار ثورة المعلومات، حيث أصبحت ظاهرة خطيرة نظراً لتعدد أشكال الفساد كالفساد الإداري، الفساد المالي، الفساد الاقتصادي وحتى الفساد السياسي.

وهذا ما لزم الدولة على القيام بإصلاحات إدارية جذرية، تتعلق بهياكل وعمليات القطاع العام ، نظرا لما تعاني منه الادارات العمومية من تخلف إداري و ضعف في الكفاءات وتفشي ظاهرة الفساد

ومن خلال مما سبق يمكن الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

ما هي أهم معوقات الاصلاح الإداري؟ وكيف تؤثر معوقات الاصلاح الاداري على عملية القضاء على الفساد؟

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة من خلال:

1- إن الدراسة تتناول موضوع حديث الساعة؛

2- يعد الفساد مؤشر من مؤشرات الأزمة في الجزائر، لذا تم عرض تجربة ناجحة للاستفادة منها؛

3- إظهار العوائق التي تعرقل عملية الإصلاح وكيفية معالجتها.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بظاهرة الفساد وإبراز الأسباب الحقيقة التي تؤدي إليها، قصد المساهمة في الحد منها التعرف على أنماط الإصلاح الإداري وكذلك أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق الإصلاح الإداري.

المنهج المتبع: للوصول للهدف المنشود من هاته الدراسة، اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي .

محاور الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية قسمنا الدراسة 03 محاور

المحور الأول: ماهية الفساد.

المحور الثاني: مفاهيم عامة حول الاصلاح الاداري.

المحور الثالث: أثر معوقات الاصلاح الاداري في عملية القضاء على الفساد.

المحور الأول: ماهية الفساد

إن الفساد ظاهرة مرفوضة من قبل جميع أفراد المجتمع، ومع هذا الرفض فإنها حالة موجودة ومنتشرة في جميع دول العالم، وتصيب جميع المؤسسات مهما كانت طبيعتها .ونجد أن من يمارس الفساد هم أناس بمختلف مستويات الهيكل التنظيمي والمواقع الاجتماعية والسياسية، وسوف نتطرق في هدا المحور إلى تحديد معنى واضح ودقيق لمفهوم الفساد والأسباب المؤدية إليه وأنواعه.

1- تعريف الفساد: هناك عدة تعاريف للفساد نذكر منها:

التعريف الأول: إن مصطلح الفساد مشتق من الفعل اللاتيني (rumpere)، ويعني الكسر؛ أي شيء ما تم كسره، وهذا الشيء قد يكون سلوك أخلاقي، أو اجتماعي، أو سلوك إداري، فالمسؤول عن كسر القاعدة هدفه الحصول على فائدة ملموسة لفائدته، أو لعائلته، أو غير ذلك.[1]

التعريف الثاني: تعرفه منظمة الشفافية الدولية *TI: "الفساد هو سوء استخدام السلطة الممنوحة لشخص ما لتحقيق الكسب الشخصي".

التعريف الثالث: هو ذلك الفعل الصادر من شخص رسمي في استغلال منصبه بطريقة شرعية أو غير شرعية مع وجود نية لإعطاء ميزة تتعارض مع العمل الرسمي وحقوق الآخرين.[2]

ويمكن تفسير الميل للفساد داخل المجتمع من خلال المعادلة التالية:[3]

C= M+ D– A

C : الفساد M: احتكار القوة A: المسألة.

D : حرية التصرف من قبل المسؤولين (الافتقار للشفافية)

من خلال المعادلة السابقة والتعاريف السابقة نستنتج أن الفساد هو مزيج متكون من وجود قوة احتكارية من طرف السؤولين مع حرية التصرف في ظل غياب المسألة.

2- آليات الفساد: وضع البنك الدولي تعريفا للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد على النحو التالي:[4]

"إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة."

ومن خلال هذا التعريف نستنتج أن الفساد يقوم على آليتين:[5]

1- آلية دفع " الرشوة " و العمولة " – المباشرة – إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة، وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات، وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية؛

2- وضع اليد على " المال العام " والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي، وفي قطاع الأعمال العام والخاص.

3- إضافة إلى ذلك هناك آليات أخرى وهي:[6]

- الابتزاز، المحسوبية، ومحاباة الأقارب.

فالفساد هو مشكلة تحتاج التعامل معها في كل من القطاع العام والخاص، وهدا ما تبنته الكثير من الدول للحد من ظاهرة الفساد وإبقاء البلاد نظيفة.[7]

وفقا للآليات السابقة يمكن حصر أشكال الفساد على النحو التالي:[8]

1- تخصيص الأراضي، قروض المجاملة، العمولات والإتاوات؛

2- إعادة تدوير أموال المعونات الأجنبية؛

3- عمولات عقود البنية التحتية وصفقات السلاح؛

3- أسباب تفشي ظاهرة الفساد: لكي يتم على الفساد لابد من معرفة الأسباب التي أدت إلى ظهوره، ويكمن إيعاز أسباب هده الظاهرة إلى عدة أسباب:

1- **أسباب شخصية:** هناك علاقة وطيدة بين خصائص الأفراد وأعمالهم الإدارية الفاسدة، وتكمن هذه الخصائص في:[9]

✓ العمر: كلما كان الموظف شابا وفي مقتبر العمر كلما زادت احتياجاته مقارنة مع دخله، وبالتالي ممكن أن تزيد ممارساته الإدارية الفاسدة من اجل تغطية هذا العجز؛

✓ مدة الخدمة: قد تكون لكبار الموظفين أو الذين أدوا فترة طويلة في نفس الخدمة، المعرفة التامة بطرق إخفاء الممارسات الإدارية الفاسدة، وهذا ما يساعد على ارتكابها؛

✓ المستوى التعليمي: عند وجود نظام تعليمي كفؤ وفعال وقائم على أسس علمية يكون فيه نظام الخدمة ذو جدية ودقة في العمليات التوظيف، فانه يحول دون الوصول أناس غير كفوئين إلى الوظائف الحكومية؛

2- **أسباب إدارية وسياسية:** يمكن إجمال هاته الأسباب في:

✓ حجم المنظمة: غالبا ما يكون الحجم وخاصة في الإدارات العمومية مرتبطا بوجود فراغ إداري وبطالة مقنعة وبيروقراطية عالية، وهذا كله يؤدي إلى وجود ممارسات غير قانونية وأخلاقية داخل الإدارة؛

✓ الأجور في القطاع العام: في معظم الدول فان الأجور في القطاع العام تكون اضعف بكثير مقارنة مع القطاع الخاص، فعندما يتحصل كبار الموظفين أو المسؤولين في القطاع العام على أجور زهيدة لا تلبي احتياجاتهم مقارنة بالمنصب المشغور، فقد يضطرون إلى استخدام مناصبهم لجمع الرشاوى[10]؛

✓ ضعف التشريعات والقوانين: إن جل الدول التي تعاني من مشكل الفساد يرجع هذا إلى ضعف التشريعات والقوانين، وهذا بسبب ضغط بعض الأطراف – خارج أو داخل السلطة– على السلطة وإحباط أي محاول لتطبيق مبدأ (من أين لك هذا) من اجل حماية الذين استغلوا مناصبهم بطريقة غير شرعية وحمايتهم من قبضة العدالة بتخييط القوانين والتشريعات على مقاسهم.[11]

3- أسباب اجتماعية:

✓ الفقر وانخفاض المستوى المعيشي؛

✓ نمو اقتصادي منخفض وغير منظم؛[12]

4- أسباب أخرى:[13]

- ✓ انخفاض الحس الأخلاقي، بسبب الافتقار إلى التعليم؛
- ✓ قلة الوعي أو عدم وجود الشجاعة للتنديد بالسلوك الفاسد والحالات التي يؤدي إلى الفساد؛
- ✓ البيئات الثقافية التي تتغاضى عن الفساد. مثل الدفاع أو حتى اتشجيع المحتالون (مثال ذلك تباهي الأفراد بالتهرب الضريبي ويعتبرون في المجتمع بالأذكياء)
- ✓ انعدام الشفافية، وخاصة على المستوى المؤسسي؛
- ✓ اللوائح والضوابط غير فعالة؛
- ✓ بطء الإجراءات القضائية. في بعض البلدان الأخرى؛
- ✓ عدم وجود معايير أخلاقية في الترقيات داخل المؤسسات.

4-إستراتجية مكافحة الفساد: من اجل القضاء على الفساد في البلاد، لابد على على الدولة من وضع إستراتجية فعالة من اجل الحد من آثاره الضارة على المجتمع. حيث أن تدابير مكافحة الفساد تعتمد على عاملين:[14]

- كفاية التدابير نفسها من حيث شمولية نطاقها وصلاحياتها؛
- مستوى التزام المسؤولين السياسيين للقضاء على الفساد في البلد المعني.

حيث الحصول على مصفوفة من استراتيجيات مكافحة الفساد كما هو مبين في الشكل أدناه،

الشكل 01: مصفوفة إستراتجية مكافحة الفساد

		تدابير مكافحة الفساد	
		كافية	غير ملائمة
التزام القيادة السياسية	قوي	إستراتجية فعالة	إستراتجية 2 غير فعالة
	ضعيف	إستراتجية 1 غير فعالة	إستراتجية سيئة (ميئوس منها)

المصدر :

Jon S.T. Quah, Corruption Asian With Special Reference To Singapore, Asian Journal Of Public Administration, p :90

فنظريا هناك أربعة إستراتيجيات ممكنة لمكافحة الفساد تعتمد على ما إذا كانت تدابير مكافحة الفساد المستخدمة كافية أو غير كافية، وما إذا كان التزام القادة السياسيين قوي أو ضعيف.

تحليل المصفوفة: إن أول إستراتجية لمكافحة الفساد هي إستراتجية فعالة لان كل التدابير المتخذة كافية لمكافحة الفساد وفي نفس الوقت القيادة السياسية عزمت بقوة للقضاء على الفساد في البلاد وهذا ما يعكس استقامة الحكومات في الدول.

أما في حالة ما إذا كانت التدابير كافية لكن إرادة القيادة السياسية في القضاء على الفساد تكون الإستراتجية غير فعالة، وتكون الإستراتجية غير فعالة كذلك إذا كانت إرادة القيادة السياسية قوية في القضاء على الفساد لكن التدابير المتخذة غير فعالة (ضعف التدابير المتخذة).

وعندما تكون التدابير المتخذة للقضاء على الفساد غير ملائمة (أي لا يوجد من ورائها أصلا نية القضاء على الفساد) والقادة السياسيين غير مهتمين للتخفيف او القضاء على مشكلة الفساد تكون الإستراتجية سيئة أو بمعنى آخر لا توجد إستراتجية أصلا.

5- **الإطار العام لمكافحة الفساد:** يتمثل في أربعة ركائز التالية:[15]

- ✓ قوانين صارمة؛
- ✓ العدالة في تطبيق القوانين؛
- ✓ عقوبات ردعية؛
- ✓ حكومة وإدارة فعالة

الشكل 02: يوضح إطار مكافحة الفساد

الحكومـــــــة الجيـــــــدة

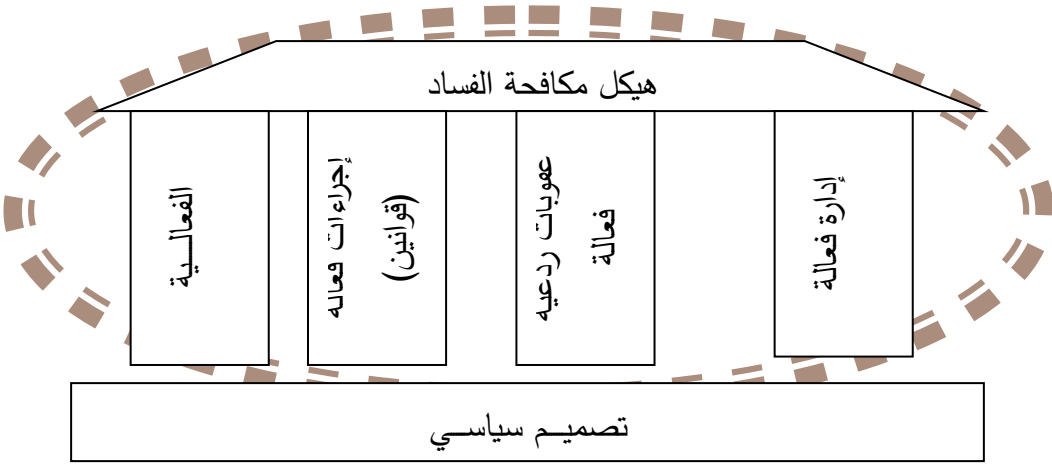

المصدر:Koh Teck Hin, ibid, p:123

6- **طرق مكافحة الفساد:** هناك عدة طرق نذكر منها:[16]

- الرقابة البرلمانية؛
- الإصلاح الإداري؛
- فرض عقوبات صارمة ضد أعمال الفساد؛
- التنظيم الذاتي من خلال وضع مدونات قواعد السلوك والتنمية
- زيادة فعالية القيادة في الإدارة، إذ يتطلب هذا وضع قوانين ولوائح جنائية وإدارية، وتعزيز العملية القضائية وزيادة المساءلة الانتخابية؛
- حرية المعلومات: من خلال جعل المعلومات مفهومة ويمكن الوصول إليها بسهولة، إذ في كثير من الدول يصعب على المواطنين الحصول على المعلومات الخاصة بالإجراءات واللوائح؛

- الإفصاح المالي: من خلال وضع قوانين تجبر الموظفين العموميين الفصح عن الذمة المالية لهم، فمقارنة الأصول بدخل الموظف يمكن أن تساعد على زيادة المساءلة؛

- عملية الميزانية المفتوحة: من خلال توفير معلومات واضحة وذات الصلة على الجمهور، تمكن المواطنين وممثليهم، وسائل الإعلام، والجماعات المحلية والقطاع الخاص من الاطلاع أثناء إعداد ميزانية الدولة وهذا ما يسنح لهم من تحديد القطاعات ذات الأولوية وتخصيص الأموال اللازمة في مختلف البرامج؛

- أنظمة الإدارة المالية: النظم الحديثة في الإدارة المالية وزيادة تكنولوجيا المعلومات، تزيد من القدرة على الكشف التجاوزات والخروقات في الإدارة.

7- **آليات مكافحة الفساد:** إن تعقد ظاهرة الفساد وتشابكها مع عدة جوانب في الحياة، فقد وضعت عدة آليات لمكافحة هذه الظاهرة نذكر أهمها:[17]

1- المحاسبة: هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية الأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفين الحكوميين مسؤولين أمام رؤسائهم (الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم) الذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية؛

2- المساءلة: هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أو معينين، تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين)، حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساساً لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب؛

وتعني المسائلة تقديم حساب عن تصرف ما لجهة تملك الحق في الرقابة على من قام بهذا الفعل والموظف يخضع لمسائلة مديره والسلطة التنفيذية تخضع لمسائلة

السلطة التشريعية...وهكذا، والغرض من المسائلة الحد من الفساد واستخدام الموقع الوظيفي لأغراض شخصية.

3- الشفافية: هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين (المنتفعين من الخدمة أو مموليها) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية؛

والشفافية مصطلح يعني الوضوح والصدق والعلنية في اتخاذ القرارات بحيث يعرف الشعب ما جرى وما يجري وما سيجري، فطالما أن الموظف العام وكيل الدولة وأمين على مرافقها العامة وساع لتحقيق الصالح العام فيتعيّن أن يعمل نهارًا جهارًا دون لف أو دوران أو إخفاء خطأ أو عيب؛

4- النزاهة: هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية .

- إضافة إلى ما سبق يعتبر إصلاح الوظيفة العمومية وإقامة الضوابط كآلية للحد من انتشار الفساد في الدولة.[18]

المحور الثاني: مفاهيم عامة حول الاصلاح الاداري

1- **تعريف الاصلاح الاداري:** لقد تعددت تعاريف الاصلاح الاداري حسب الجهة التي ينظر منها ومن بين تلك التعاريف نذكر

التعريف الأول: هو "مجموعة الإجراءات الرامية إلى إزالة خلل ما في النظام الإداري، وذلك خلال فترة زمنية محددة وفي مواضع معينة"[19].

التعريف الثاني: هو "وسيلة يهدف الى معالجة الحالات المرحلي التي تصيب التنظيم الوظيفي للجهاز الحكومي بغية إعادة مقوماته المادية والبشرية إلى حالتها السليمة لأداء الوظيفة المناطة بها من قبل المجتمع"[20]

ومن خلال التعرفين السابقين يمكن القول ان الاصلاح الاداري يهتم بمعالجة الجهاز الاداري من الاختلالات في الوقت المناسب وفي الموضع المناسب.

فعند القول أنه لابد من الإصلاح الإداري ليس معنى هذا وجود فساد، وإنما إصلاح من أجل مواكبة المستجدات التي يعيشها المجتمع.

2- **السمات الرئيسية للإصلاح الاداري:** وتتمثل في العناصر التي يتكون منها النظام الإداري وهي:[21]

- ✓ العنصر البشري؛
- ✓ التنظيم الاداري؛
- ✓ الاموال والموارد؛
- ✓ عملية التشريع ووضع السياسة.

3- **استراتجية الاصلاح الاداري:** هناك عدة استراتجيات:[22]

- ✓ استراتجية الاصلاح الجزئي: يكون الاصلاح في عدد محدد من المؤسسات وفي مواضع محددة؛
- ✓ استراتجية الاصلاح الأفقي: ونقصد به ان الاصلاح يمس جزاء محدودا من مكونات النظام الاداري؛
- ✓ استراتجية الاصلاح القطاعي: تقوم هذه الاستراتجية على تجريب الاصلاح على عينة عشوائية قبل تعميمه،
- ✓ استراتجية الاصلاح الشامل: وهي تقوم على الجمع بين أطراف التغيير والمسوؤلين على الاصلاح، حيث تلجأ الدولة لهذه الاستراتجية في حالة الأزمات المفاجئة والحادة.

ومن أهم الخطوات الأساسية لعملية الإصلاح الإداري هي :[23]

- اكتشاف الحاجة إلى عملية الإصلاح الإداري؛
- وضع الإستراتيجية الملائمة للإصلاح الإداري؛
- تحديد الجهاز المسؤول عن الإصلاح الإداري؛
- تعيين وسائل تنفيذ عملية الإصلاح الإداري؛
- تقويم الإصلاح الإداري .

4- **أهداف الاصلاح الإداري:** تختلف وتتعدد أهداف الإصلاح الإداري حسب المقصود منه؛ بمعنى الغاية التي دفعت للقيام بهذا الإصلاح، ويمكن تقسيمها إلى:[24]

- **أهداف قانونية وإدارية:** وتشمل

✓ رفع الانتاجية داخل النظام الإداري من خلال تحسين مستوى الأداء؛

✓ التحول من المركزية إلى اللامركزية القرار من أجل مشاركة جميع الأطراف في صنع القرار؛

✓ إصلاح المنظمة المالية والجبائية؛

✓ تبسيط الاجراءات تخفيف الملفات؛

✓ إيجاد أسلوب مناسب للتعامل مع المواطن باعتباره أساس وجود الأجهزة الإدارية؛

✓

لاهتمام بالمساءلة والشفافية والمسؤولية الاجتماعية داخل الاجهزة الادارية؛

- **الأهداف السياسية والاجتماعية:** وتتمثل في:

✓ إن عملية الاصلاح الاداري تخدم العملية السياسية؛ إذ أن هناك علاقة وطيدة بين الاصلاح الاداري والسلطة الادارية؛

✓ تحقيق الشفافية في المؤسسات العمومية؛

✓ مكافحة الفساد الاداري بكل صوره؛

✓ مساواة كل الموظفين أمام المساءلة القانونية، وخاصة المسؤولين.

5-

عوقات الإصلاح الإداري: إن الاصلاح الاداري كغيره من الاصلاحات تعترضه جملة من المعوقات والتي تتمثل في:[25]

- معوقات إدارية كالبيروقراطية، نقص العنصر البشري المؤهل، فقدان الابتكار...الخ؛

- معوقات إجتماعية مثل: ضعف وعي المواطن؛

- معوقات مرتبطة بالموارد البشرية: انتشار الفساد المالي والأخلاقي، عدم وجود نظام الأجور حسب كمية الانتاج أو حسب كمية العمل المقدم؛
- معوقات مرتبطة بالموارد المالية: نقص الامكانيات المادية للقيام بالاصلاح وخاصة في المؤسسات الصغيرة؛
- معوقات مرتبطة بالتشريعات: نقص التشريعات، وجود ثغرات في القوانين يتم استغلالها من الاداريين المحنكين، وجود حصانات ....الخ؛
- معوقات متعلقة بالأسلوب العلمي في الإدارة، ضعف الرقابة، نقص فعالية لجان الرقابة، ضعف العلاقات العامة.

المحور الثالث: أثر معوقات الاصلاح الاداري في عملية القضاء على الفساد

1- مجتمع الدراسة وعينة البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفين ذو مستوى تعليمي لعينة من الإدارات العمومية لولاية أدرار(مديرية الشؤون الدينية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مديرية النقل، مديرية الطاقة، مديرية النقل) حيث تم التنويع في قطاعات المؤسسات، وتم الاعتماد على طريقة المعاينة غير الاحتمالية حيث تم توزيع 80 استبانة، وتم استرجاع 60 إستبانة إلا ان هناك 18 استبانات غير صالحة للمعالجة، أي ما نسبته 30٪ من مجموع الاستبانات الموزعة.

2- أداة جمع المعلومات: لغرض إجراء الدراسة تم استعمال استبانة مكونة من ثلاث محاور أساسية هي:

- **المحور الأول** ويشمل البيانات الشخصية ؛
- **المحور الثاني:** معوقات الإدارية والبشرية التي تعيق عملية الاصلاح الاداري ؛
- **المحور الثالث:** معوقات المالية والتقنية التي تعيق عملية الاصلاح الاداري

وقد تم الاعتماد على مقياس ديكرت الخماسي لتحديد إجابات العينة، حيث تمنح :

جدول 01: مقياس ديكارت الخماسي.

"موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثين

كما تم إخضاع الاستبانة لاختبار ألفا كرونباخ للصدق والثبات فبلغ مجموع ألفا 0,872 وهي نسبة جيدة جدا، مما يدل على ثبات الاستبانة وصلاحيتها للهدف الذي وضعت له.

3- أسلوب معالجة وتحليل البيانات:

تم تحليل نتائج الدراسة عن طريق الحاسوب وذلك باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS.22 ، حيث تم حساب :

- معامل الفا كرونباخ لتأكد من درجة ثبات اداة القياس؛
- التوزيع التكراري، للبيانات الشخصية؛
- المتوسط الحسابي ، الانحراف المعياري
- معامل الارتباط بيرسون.

4- **عرض ومناقشة نتائج الدراسة:** يتم عرض نتائج دراستنا وفقا لمحاور الاستبانة كما يلي:

أ- الخصائص الشخصية:

يوضح الجدول الموالي بعض خصائص أفراد عينة البحث من حيث مرجعيتهم العلمية والمهنية.

الجدول 02: خصائص عينة البحث.

الخصائص العامة	الخصائص الفرعية	العدد	النسبة(٪)
العمر	أقل من 30 سنة	10	23.8
	من 30 سنة إلى 40 سنة	26	61.9
	أكثر من 40 سنة	06	14.3
المؤهل العلمي	ماجيستير	02	4.76
	ليسانس	04	9.52

	ماستر	29	69.04
	شهادة اخرى	07	16.66
الرتبة الوظيفية	مدير(رئيسي–فرعي)	3	7.14
	رئيس مصلحة	8	19.04
	رئيس مكتب	5	11.90
	موظف عادي	26	61.90
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	08	19.04
	من 6 الى 10 سنوات	18	42.85
	أكثر من 10 سنوات	16	38.10

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS 22

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان معظم موظفي وكالات البنوك التجارية لولاية ادرار هم من الفئة الشابة ذو مستوى تعليمي مقبول ألا وهو اليسانس وهذا ما يعكس بالايجاب على نتائج المتحصل عليها، إلا انهم تنقصهم الخبرة وهذا بحكم سنهم فتقريبا 50 ٪من العينة لهم خبرة تتراوح ما بيم 06 الى 10 سنوات.

ب –التحليل الوصفي للمحور الثاني : أظهرت نتائج آراء العينة مايلي:

الجدول03: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني معوقات الإدارية والبشرية التي تعيق عملية الاصلاح الاداري.

العبـــــارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدرجة
1–فقدان الخطط الشمولية حيث تعمل كل ادارة بشكل منفرد وليس في اطار تنظيمي متكامل	3.68	0.737	4
2–ضعف التحفيز المادي والمعنوي للموظفين من أسباب تفشي الفساد	3.80	0.876	2
3–فقدان الاصالة والابتكار وفقدان التجديد داخل المؤسسات	3.62	1.003	5

4–قلة الوعي لدى الموظفين بخطورة الفساد على المجتمع	3.56	0.946	6
5–الهيكل التنظيمي للمؤسسة لا يساعد على تحقيق الإصلاح الإداري	3.52	1.010	7
6–صعوبة تطبيق الإصلاح الإداري من قمة الهرم الإداري	3.82	0.845	1
8–عدم توافق الرواتب الموظفين مع المستوى المعيشي العام	4.16	0.813	9
9–مقاومة بعض الموظفين لعملية الاصلاح وخوفهم من المساءلة	3.34	0.794	8
10–الروتين وطول الاجراءات الذي يسبب الرشوة وضياع المال العام وانتشار المحسوبيات	3.72	0.854	3
مجموع المحور	3.5	0.098	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS 22

تفسير النتائج: من خلال نتائج الجدول السابق، فهي ترجع إلى:

- ✓ ضعف التحفيزات المادية والمعنوية في المؤسسات محل الدراسة؛
- ✓ صعوبة تطبيق الاصلاح من قمة الهرم بسبب قوة وسلطة المسؤولين والمتمثلة أحيانا في الحصانة؛
- ✓ كثرة الاجراءات تساهم بشكل كبير في انتشار الفساد داخل المؤسسات.

ت –التحليل الوصفي للمحور الثالث: يهدف هذا المحور الى توضيح أهم معوقات التقنية والمالية، وتظهر نتائج آراء العينة في الجدول الموالي.

الجدول 04: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثالث معوقات التقنية والمالية التي تعيق عملية الاصلاح الاداري.

العبـــــارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدرجة
1-من اهم المعوقات التقنية ارتفاع اسعار البرمجيات الالكترونية	3.40	1.265	5
2-نقص المخصصات المالية للقيام بعملية الإصلاح الإداري	3.49	1.121	3
3-نقص الامكانات المالية اللازمة لتطبيق الادارة الالكترونية في كافة المؤسسات	3.46	1.146	4
4-عدم توفر المعلومة اللازمة بسبب ضعف نظام الرقابة الداخلية	3.57	1.119	1
5-نقص او عدم استعمال التكنولوجيا	3.51	1.147	2
6-عدم وجود العدالة في توزيع الميزانية على فروع المؤسسة	3.31	0.900	6
7-عدم تشخيص اولويات العمل التنموي بشكل دقيق	3.09	1.134	8
8-البزخ والترف الغير مبرر في بعض المؤسسات يساعد على انتشار الفساد المالي	3.18	1.058	7
مجموع المحور		0.885	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS 22

تفسير النتائج: من خلال نتائج الجدول السابق، فهي ترجع إلى:

- ضعف الرقابة داخل المؤسسة يودي الى التلاعب بالمعلومة واستعمالها لاغراض شخصية؛
- نقص استعمال الوسائل الحديثة في الادارة يساهم بشكل كبير في عرقة عملية الاصلاح الاداري كاستعمال كاميرات، جهاز سكانير، برمجيات...الخ؛
- ان عملية الاصلاح تتطلب كثير من الجهد والوقت خاصة في المؤسسات الكبيرة وبالتالي فان الموارد المالية تعتبر اساس قيام العملية الاصلاحية للقضاء على الفساد.

الجدول 05: دراسة الارتباط بين محاور الاستبيان باستخدام معامل بيرسون ومستوى الدلالة الاحصائية

الارتباط corrélations			
	المحور الثاني		المحور الثالث
المحور الثاني	1	Corrélations de pearso, Sig (bilatérale) N	.615** .000 42
المحور الثالث	.615** .000 42	Corrélations de pearso, Sig (bilatérale) N	1 42

** la corrélation est significative au niveau 0.01 bilatéral

** هناك ارتباط عند القيمة sig تساوي 0.01

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS 22

مناقشة النتائج اختبار الفرضيات

1- توجد علاقة ذات دلالة احصائية لتأثير المعوقات الإدارية والبشرية على عملية الإصلاح الإداري للقضاء على الفساد عند مستوى دلالة احصائية $\propto = 0.05$

تم استخدام اختبار بيرسون معامل الارتباط لايجاد العلاقة والنتائج مبينة في الجدول اعلاه والذي يبين القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 وقيمة R= 0.615 مما يعني قبول الفرضية اي توجد علاقة ذات دلالة احصائية قوية بين

المعوقات الإدارية والبشرية وبين عملية الإصلاح الإداري عند مستوى دلالة احصائية $\propto = 0.05$

2- يوجد تاثير ذو دلالة احصائية بين المعوقات التقنية والمالية على عملية الإصلاح الإداري للقضاء على الفساد عند مستوى دلالة احصائية $\propto = 0.05$

من اجل اختبار هذه الفرضية استعملنا معامل الارتباط لمعرفة مدى صدقها من عدمها، وذلك من خلال وضع فرضية العد والفرضية البديلة :

فرضية العدم : وهي الفرضية الصفرية H_0:

تعني عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية بين معوقات الإصلاح الإداري وعملية القضاء على الفساد داخل المؤسسات

الفرضية البديلة H_1: تعني وجود تأثير ذو دلالة احصائية بين معوقات الإصلاح الإداري وعملية القضاء على الفساد داخل المؤسسات

فإذا كانت $\propto$ اكبر من القيمة الاحتمالية sig نرفض فرضية العد ونقبل الفرضية البديلة. أما إذا كانت$\propto$ أقل من sig نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم .

ومن خلال الجدول اعلاه نرفض فرضية العدم H0 ونقبل الفرضية البديلةH1

خاتمة:

من خلال بحثنا هذا نلخص الى أن عملية القضاء على الفساد تعتمد بشكل رئيسي على الاصلاح الإداري، إلا أن هناك عدة معوقات تعرقل أو تقف أمام تطبيق الإصلاح الاداري وهي: المعوقات البشرية، الادارية، المالية، والتقنية. لذا وجب القضاء على تلك المعوقات من اجل القضاء على الفساد داخل المؤسسات العمومية.

النتائــج: ومن خلال الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

1- تطبيق الادارة الالكترونية يعتبر أحسن حل للقضاء على الفساد داخل المؤسسات العمومية؛

2- وجود وعي لدى موظفي المؤسسات محل الدراسة بالمعوقات الاصلاح الاداري؛

3- ضعف البنية التحتية لادارات و اعتمادها على الوسائل التقليدية؛

4- عدم الاهتمام بالعنصر البشري داخل الادارات (الحوافز المادية والمعنوية) يؤدي الى انتشار الفساد؛

5- تعقيد النظام الاداري والبروقراطية من أهم معوقات الاصلاح الاداري؛

6- صعوبة تطبيق الاصلاح الاداري من قمة الهرم الهيكلي، هذا ما يؤدي الى القضاء على الفساد بشكل جزئي فقط وليس كلي؛

توصيات الدراسة: ومن خلال دراستنا نوصي بـــ:

1- وجود منظومة قانونية متكاملة للقضاء على الفساد؛

2- وجود جهاز فعال يتولى مكافحة الفساد، ويتمتع بالاستقلالية والصرامة لاتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه التجاوزات التي تشكل فسادا؛

3- وجود إرادة قوية للمجتمع للقضاء على الفساد والاعتماد عليه كوسيلة للعيش

4- الاستفادة من تجارب الدول في مجال مكافحة الفساد كسنغافورة؛

5- إشراك الموظفين في التخطيط لعملية الاصلاح الاداري؛

6- وضع خلية ورقم هاتف خاص لاستقبال شكاوى المواطنين حول جريمة الفساد سواء في القطاع العام او الخاص، كما هو معمول به في دولة المغرب؛

7- إن أسهل طريقة للقيام بالإصلاح الاداري هي معاقبة المسؤولين والقيادات عن جريمة الفساد، يعطي نوعا من الردع لدى باقي الموظفين من أن يمارسوا الفساد والصفقات المشبوهة خارج الدولة.

الهوامش والمراجع المعتمدة:

(1) Basga Emille Dailla, La Lutte Anti Corruption : L'experience Des Pays D'aisie Du Sud -Est, Coderia, Afrique Et Developpement,2006, P :120.

* هي منظمة دولية تمارس نشاطات جبارة في محاربة الفساد الإداري في دول العالم، وتقدم تقارير مهمة ونزيهة في تحديد نقاط الفساد وتسليط الأضواء على تعقيدات ومعوقات محاربة الفساد، وتقدم تقريراً دولياً سنوياً يتضمن جدول بدول العالم في مجال الفساد.

(2) Definition of corruption, Available on

https://www.cpib.gov.sg/education/what-corruption, consulé a 17/02/2016, vu a 00h:05.

(3) Rob mccusker, review of anti corruption strategies Australian intitue of criminology, technical and background paper, n:23, p: 07.

(4) محمود عبد الفضيل ، مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، 2004: ص ص: 34-35.

(5) وصاف سعيدي، الفساد الاقتصادي في البلدان النامية، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005، ص: 339.

(6) Valts kalnins, corruption : définition, causes et conséquences, formation multi discipline a l'attention des avoces et auxilliares de justice, Tunis, 24-25/09/2014, p : 04.

(7) Koh Teck Hin, Corruption Control In Singapore , The 13th International Training Course On The Criminal Justice Response To Corruption Visiting Experts' Papers, Resource Material, N0 83, P:130.

(8) إمنصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص:36.

(9) عز الدين بن تركي ومنصف شرفي، الفساد الإداري، الملتقى الوطني حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص: 07.

(10) حساني رقية، الفساد الاقتصادي إبعاده وانعكاساته على النمو، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 20، جامعة بسكرة، ص:20.

(11) حساني رقية، مرجع نفسه، ص:20.

(12) عبد الله بن حاسن الجابري، الفساد الاقتصادي، ورقة مقدمة في المؤتمر العالمي الثالث لاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ص:07.

(13) Domènec Melé, corruption :10 possible causes , Available on http://blog.iese.edu/ethics/2014/11/06/corruption-10-possible-causes/, consulté a 01/03/2016, vu a 13 :06.

(14) Jon S.T. Quah, C op.cit, P:90.

(15) Koh Teck Hin, Ibid, P: 123.

(16) Bruce M.bailey, la lutte contre la corruption : questions et stratégies, agence canadienne de développement international, cannada, 2000, P P: 34-37.

(17) http://www.reggala.com/%D8%B3%D9%88%D9%82-F.html, consulté a 21/02/2016, vu a 00 :00.

(18) الفساد والحكم الراشد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب السياسات الإنمائية، ورقة مناقشة رقم 03، 1997، ص: 70.

(19) صبري محمد خليل، مفهوم الاصلاح الاداري في الفكر الاداري المقارن، متاح على الموقع:

https://drsabrikhalil.wordpress.com, consulté a 03/03/2017 vu a 00 :00.

(20) سامي محمود أحمد البحيري، مداخل الاصلاح الإداري، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، لندن، 2011، ص:33.

(21) زيد بن محمد الرماني، منهج ابن تيميم في الاصلاح الإداري، ط1، دار الصميعي للنشر والتوزيع، السعودية، 2004، ص:39.

(22) سامي محمود أحمد البحيري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 34-36 بتصرف.

(23) عبد الرحمن التيشوري، مفاهيم ومدلولات الاصلاح الاداري شرقا وغربا، متاح على الموقع:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=215064, consulté a 03/03/2017, vu a 00 :30.

(24) جعفر عرارم، صالح جابر، التغير في دور الادارة العامة المحلية وضرورة الاصلاح الإداري، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث المعنون بالجماعات

المحلية في الدول المغاربية، يومي 01-2015/12/02، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، ص ص : 95-96.

(25) نوري منير وأخرون، الاصلاح الاداري وأهميته في القضاء على الفساد الاداري وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؛ متاح على الموقع:

http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_22.pdf , consulté a 03/03/2017, vu a 00 :30.